

5 نواب لتعديل قانون الخدمة المدنية



عصام الدبوس



يعقوب الصانع



عسكر العنزي



خالد العدوة

قدم النواب عصام الدبوس ويعقوب الصانع وعسكر العنزي وناصر الشمري وخالد العدوة اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة 18 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية، مشفوعا بمذكرة الإيضاحية بصفة الاستعجال، وجاء في القانون:

مادة أولى: تضاف فقرة جديدة الى المادة رقم 18 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية التالية نصها: ويستحق كذلك مكافأة نهاية خدمة تمنح له من ربه عمله تحسب على الوجه الآتي:

أ - نصف قيمة آخر راتب شهري شامل عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الأولى.

ب - قيمة آخر راتب شهري شامل عن كل سنة من السنوات التي تلي سنوات

خدمته الخمس الأولى. ويراعى ألا تزيد قيمة المكافأة في مجملها عن قيمة ثمانية عشر مرتبا. مادة ثانية: يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة المشار إليها بالمادة السابقة من الباب الأول من ميزانية الهيئات الحكومية التابع لها الموظف المنتهية خدمته.

سادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -

كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: استنادا لأحكام مواد الدستور أرقام 7 و 8 و 11 و 22 و 29 و 41 وبعد صدور القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل بالقطاع الأهلي المتضمن شروط منح العامل في القطاع الأهلي مكافأة نهاية الخدمة، وتحققا لمبدأ العدالة والمساواة بين

المواطنين المنصوص عليه بالدرستور، فقد أعدت هذه الإضافة الجديدة لنص المادة 18 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي، ونظرا لعلمية هذا النظام في سائر دول العالم، حيث لا تمييز في منح مكافأة نهاية الخدمة بين أنواع قطاعات العمل.

الراشد استقبل نساء من تجمع «صوتنا»



الرئيس علي الراشد خلال استقباله وفدا «نساءنا» من تجمع «صوتنا»

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه مساء أمس مجموعة نساء من تجمع «صوتنا» ضم كلا من دلال النصف وممنية النوري ورواية الغانم وعالية الخالد وليلى الغانم وسعاد العرفج. حضر المقابلة مراقبو المجلس النواب صفاء الهاشم و د.يوسف الزلزلة ويعقوب الصانع.



د.يوسف الزلزلة

الزلزلة يطالب بخروج بعض أعضاء الحكومة من التشكيلة الوزارية الحالية

طالب النائب د.يوسف الزلزلة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح بضرورة خروج بعض أعضاء الفريق الحكومي من الحكومة الحالية. وأضاف في تصريح صحافي أنه مع الاحترام والتقدير لسمو الرئيس خاصة في ظل توجهات سموه الإصلاحية في المؤسسات الحكومية بالدولة، إلا ان بعضا من الوزراء لا يمكن التعويل عليهم في الإصلاح، لافتا الى ان «فاقد الشيء لا يعطيه».

الجيران: «حقوق الإنسان» طالبت بشمول الأسرة المحتاجة من البدون بمساعدات «الزكاة»

من العناصر الشابة في هذه الوظائف وتطويرها. لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة لمنح القياديين الراغبين في التقاعد المبكر مكافأة عشرة رواتب و 500 دينار كويتي راتباً اضافياً على راتب التقاعد شريطة انقضاء مدة خدمة 30 سنة.

لدى بيت الزكاة. وطلب النائب الجيران بأنه يمكن الاستفادة من قانون الزكاة وقانون مساهمة الشركات في ميزانية الدولة لدعم ميزانية بيت الزكاة سنويا، حيث وزارة المالية بالمسارعة بتحويلات الزكاة الواردة إليها والمؤسسات المالية بدعم صندوق بيت الزكاة لما يقوم به من دور هام في المجتمع بتقديم هذه المساعدات التي حث عليها ديننا الحنيف، والتي لها كبير الأثر في الاستقرار النفسي والاجتماعي والترابط الأسري. وقدم الجيران اقتراحا برغبة جاء فيه: لما كان من غير المنصف منح مزايا للمتقاعدين من ضباط الجيش والشرطة وفئات أخرى دون منح مزايا للقياديين (وكيل وزارة ووكيل مساعد وغيرهم) من أجل حثهم على التقاعد وإفساح المجال للاستفادة



د.عبدالرحمن الجيران

صرح عضو لجنة حقوق الإنسان النائب د.عبدالرحمن الجيران بأن اللجنة طالبت بشمول الأسر المحتاجة من غير محددى الجنسية (البدون) بمساعدات بيت الزكاة وخاصة لتشريحة العاطلين عن العمل وذوي الدخل الضعيف من تلك الفئة، وإجمالي المبلغ المطلوب سنويا لعدد 10 آلاف أسرة تقريبا هو 41,805,000 وهذه التكلفة التقديرية ومتوقع زيادتها سنويا بنسبة 10٪ ووفق لوائح بيت الزكاة ستكون المساعدة الشهرية للأسر التي ليس لها داخل 150 دينارا والحد الأعلى 500 دينار بعد إضافة بدل الإيجار وزيادة المعاقين، وستكون المساعدة الشهرية للأسر التي لها دخل كما يلي: الحد الأدنى 100 دينار والحد الأعلى 450 دينار، بعد إضافة بدل الإيجار وزيادة المعاقين، وذلك وفق جدول المساعدات الشهرية المعتمد

الشليمي يطالب بتشديد الرقابة على الموائى



خالد الشليمي

طالب النائب الشليمي بتشديد الرقابة على الموائى الكويتية والتصدي لظاهرة تهريب الديزل ودخول السفن الإيرانية المحظورة دوليا، وعدم السماح بانتهاك القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن، لافتا الى ان هذه السفن لا يسمح لها بدخول دول خليجية أخرى بينما يوجد لدينا وكيل خاص لهذه السفن في الكويت. وقال الشليمي ان قضية الديزل سبق وأن نبهنا أمن الدولة لأهمية مراقبة الموائى وأن هناك سفنا تدخل وتخرج وهي غير موافقة لشروط البلاد، والآن العاملون في الموائى القوا القبض على 6 «كوتنترت» محملة بالديزل، والواجب على أمن الدولة وقف

هذا التهريب وسد الثغرة الأمنية في الموائى. وأضاف: اليوم نحن نطالب أمن الدولة وغدا سنسائل وزير الداخلية وسنوجه له الأسئلة، مؤكدا ان أمن الدولة ليس دورها ملاحقة المغردين بل حماية أمن الدولة، متمنيا ان تستعين الموائى بالمساح الضوئي الذي يكشف خبايا «الكوتنترت» أسوة بما هو معمول به في الدول المتقدمة. من جانب آخر، أوضح الشليمي ان الاتفاقية الأمنية في مجملها هي مطلب لشعوب الخليج لاننا نبحث عن الاتحاد الخليجي، مع وجود ملاحظات سلناخذها بعين الاعتبار، مؤكدا ان هذه الملاحظات لن تمس جوهر

الاتفاقية، وسنحرص على حماية الحريات. وبين ان هناك نوعا من التدخل في شؤون الدول الأخرى من خلال مساهلة المتهمين، ولكن بشكل عام فإن الاتفاقية الأمنية خطوة جيدة ولا مانع من اقرارها ما لم تخالف الدستور. وعن دور اللجنة التعليمية بعد اعلان سمو رئيس مجلس الوزراء تجميد قانون الاعلام الموحد، قال الشليمي ان هذا الامر كان متوقعا لأن هناك مطالب كثيرة في القانون، وهذه الخطوة تحسب لرئيس الوزراء وتحسب في جانب الإصلاح. ورأى ان «التجميد» لهذا القانون يعني ان الحكومة ستعيد النظر بالقانون،

المنبر الديمقراطي يفتتح مركزه بالدائرة الرابعة



لقطة جماعية للحضور

على العلاقات الشخصية او العاطفة، مؤكدا ان مصلحة البلاد ستكون هي الفيصل في كل مواقف وقرارات المنبر. ومن جانبه أكد الأمين العام المساعد عبدالعزيز الملا ان توليفة الامانة العامة الحالية والتي خرجت بها الانتخابات الأخيرة تجمع بين الشباب بدمائه وأفكاره الجديدة وبين الخضرين من أعضاء المنبر أصحاب الخبرة

في الإدارة والعمل التنظيمي والسياسي، مؤكدا ان ذلك التمازج سيساهم كثيرا في عودة المنبر الديمقراطي الى مكانته الصحيحة أكثر قوة مما كان عليه. وأشار الملا الى أن الامانة الجديدة تسعى الى الملمة وترتيب الصفوف مرة أخرى بداية بأعضاء المنبر ومرورا بالأصدقاء والأطراف القريبة من افكار المنبر فضلا عن ابناء التيار الوطني بشكل عام لكي

يعود المنبر بدوره الواسع وتنتشر أفكاره ومبادئه بين شرائح المجتمع الكويتي كما كان في السابق. وبدوره أكد أمين سر المنبر الديمقراطي عثمان البلوشي ان المنبر في هذه المرحلة الدقيقة يسعى الى التواجد والتفاعل مع الأحداث التي يمر بها المجتمع الكويتي لإيضاح موقفه منها بشكل واضح، وهو الأمر الذي نحرص عليه واستكمالاً للأدوار السابقة للأمانات العامة للسابقة.



أحمد النفيسي وعبدالله النجاري



تكريم لعضو الامانة العامة السابق أحمد الهندال

افتتح المنبر الديمقراطي الكويتي مساء أمس الأربعاء مركزه التنظيمي الجديد في الدائرة الرابعة بضاحية عبدالله المبارك، والذي شهد حضور عدد كبير من أعضاء المنبر يتقدمهم النائب السابق الأمين العام الأسبق للمنبر عبدالله النجباري والنائب السابق رئيس مجلس إدارة جريدة الطليعة أحمد النفيسي والنائب السابق د.خالد الواسمي والأستاذ عيسى الصراف والسيد حمد القصار. كما شهد الافتتاح أيضا تكريم أعضاء الامانة السابقة للمنبر الديمقراطي.

وقد عبر الأمين العام للمنبر الديمقراطي بندر الخيران في كلمة له بمناسبة افتتاح المقر الجديد عن سعادته الفاعرة بتجمع أعضاء المنبر بمرکز الدائرة الرابعة للمرة الأولى، مؤكدا ان ذلك المركز سيضاف الى بقية مراكز المنبر وسيشهد عددا من اللقاءات والأنشطة وفقا لما هو مخطط له.

وأكد الخيران ان الامانة الجديدة لديها تصمم قوي على العمل بروح الفريق الواحد وبشكل جماعي وعدم اغفال التفاعل مع القيادات والخبرات السابقة من أجل النهوض بأداء المنبر ووضعها في مكانته الصحيحة بين جميع القوى السياسية. وأضاف الخيران ان المنبر سينفتح على كل التيارات السياسية والأشخاص وسيعمل مع جميع الأطراف بهدف الخروج من حالة الاحتقان السياسي التي تعيشها البلاد حاليا، وستبني جميع مواقفنا وفقا لهوية المنبر وخطوطه العريضة الثابتة، ولن نحدد تلك المواقف

الحملة الوطنية الشعبية تطلب توضيح من المستفيد من إسقاط فوائد القروض؟

وختم العثمان ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه تحست قيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء.

حل قضية القروض حلا عادلا حسبما تص على الدستور الكويتي، مناشدا سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الأب لكل الكويتيين أعضاء مجلس الأمة بحل قضية القروض بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى للمواطن ان يعيش ويرفع عنه الإجراءات القانونية من ضبط وإحضر ومنع السفر.

صرح أمين سر الحملة الوطنية الشعبية المستشار الإعلامي محمد العثمان في اجتماع أمس مع بعض الناشطين في قضية القروض، وقال العثمان انه يجب حل قضية القروض حلا عادلا دون ترك فئة على حساب فئة أخرى، مطالبا مجلس الأمة بتوضيح من المستفيد من إسقاط فوائد القروض على المواطنين وإعطائهم حقوقهم من بعض البنوك التي خالفت قانون البنك المركزي.

وأضاف العثمان ان الحملة الوطنية الشعبية لا تالو جهدا في هذه القضية، وقامت الحملة برئاسة حمد شريف الحربي وأعضائها بعمل ندوات واجتماعات مع أعضاء مجلس الأمة السابقين والحاليين، وقد شكلت الحملة الشعبية لجان خدمة المقترضين وشكلت أيضا فريقا قانونيا ومنهم المحامي والنائب الحالي نواف الفزيع والمحامي مشاري العيادة والمحامي فيصل صقر الرشدي للدفاع عن المقترضين والرذ على استفسارات المقترضين بشكل يومي، مؤكدا الدور الكبير للأخوة المحامين القانونيين في الحملة الشعبية من خلال تسخير كل الإمكانيات والسبل لهم لإيصال رسالة للحكومة ومجلس الأمة تحمل هذه الرسالة معانة مريرة للمقترضين، مؤكدا انه يجب

يتشرف

عبدالله برجس الهجاري بدعوتكم لحضور حفل زفاف نجله

مشعل

وذلك مساء اليوم الجمعة الموافق ٢٠١٣/٤/٢٦

في صالة الخرينج بالاندلس

والدعوة عامة

هاتف: ٦٧٧٨١١٨٠

نعتمد عن قبول العانية